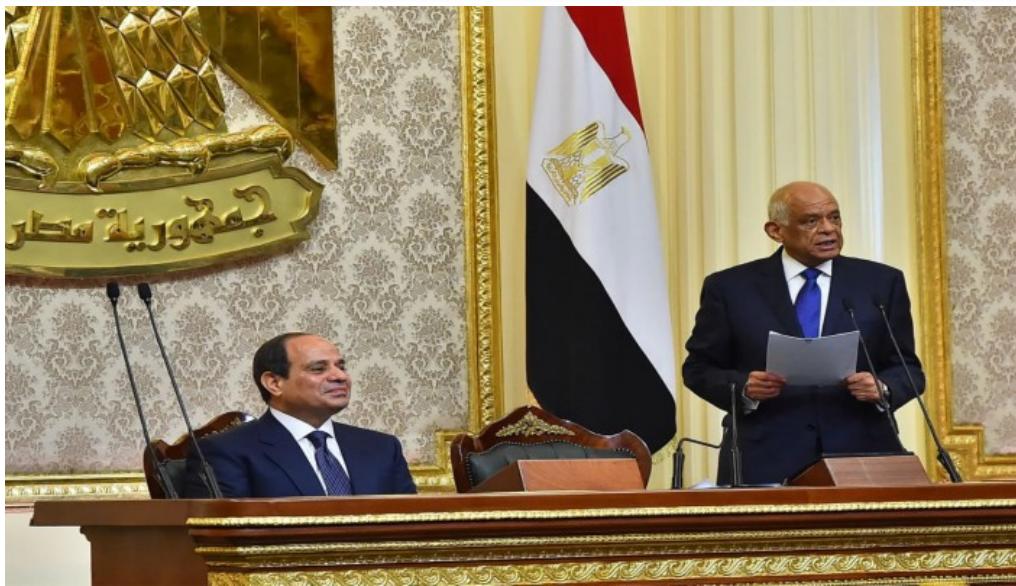


برلمان مُفضل على مقاس السلطة: كيف تحول مجلس النواب الجديد إلى مظلة سياسية لقرارات السيسي؟



الأحد 11 يناير 2026 م

مع إعلان النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية، يتتأكد مرة أخرى أن الحياة السياسية في مصر لا تتجه نحو التعدد أو التوازن، بل نحو مزيد من الانغلاق وترسيخ هيمنة السلطة التنفيذية. مجلس النواب الجديد جاء بتركيبة تكاد تخلو من أي معارضة حقيقة، ما يجعله – عملياً – امتداداً سياسياً لمؤسسة الرئاسة أكثر من كونه سلطة تشريعية مستقلة تمثل الشعب وتراقب الحكومة.

هذا الواقع يعيد إلى الأذهان تجربة البرلمانات السابقة منذ عام 2015، والتي لعبت دور "الممر الآمن" لتمرير قرارات السلطة، بدلًا من أن تكون ساحة نقاش ومحاسبة. والنتيجة المتوقعة ليست فقط إضعاف الدور الرقابي للبرلمان، بل تقويض ما تبقى من الحياة السياسية في البلاد.

أغلبية موالية... و المعارضة ديكورية

وفق النتائج الرسمية، تصدرت أحزاب مستقبل وطن، وحملة الوطن، والجبهة الوطنية المشهد البرلماني بحصة كبيرة من المقاعد، وهي أحزاب تُعرف على نطاق واسع بقربها الشديد من الأجهزة الرسمية ودعمها غير المشروط لسياسات الرئيس. أما بقية المقاعد فذهبت إلى مستقلين وأحزاب صغيرة، معظمها لا يخرج عن الخط العام للسلطة.

الأخطر من ذلك أن نظام القوائم المغلقة دُسم بالكامل لصالح "القائمة الوطنية من أجل مصر"، باعتبارها القائمة الوحيدة المنافسة، مما يعني أن الناخب لم يكن أمامه أي خيار حقيقي. وهذا تزوير للانتخابات من استحقاق سياسي إلى إجراء شكلي يمنح الشرعية القانونية لنتيجة كانت معروفة مسبقاً.

في مثل هذا التكوين، لا يمكن الحديث بجدية عن توازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية. فالأغلبية البرلمانية لا ترى نفسها ممثلة للناس بقدر ما ترى نفسها جزءاً من منظومة الحكم، مهمتها الأساسية تمرير القوانين لا مناقشتها، وتبرير القرارات لا مساءلتتها.

صلاحيات دستورية كبيرة... معطلة سياسياً

من حيث النصوص الدستورية، يمتلك البرلمان المصري سلطات واسعة: التشريع، الرقابة على الحكومة، سحب الثقة، مناقشة الموازنة، بل وحتى تعديل الدستور نفسه. لكن التجربة العملية خلال السنوات الماضية أثبتت أن هذه الصلاحيات تبقى جزءاً على ورق عندما تغيب الإرادة السياسية لاستخدامها.

برلمانات ما بعد 2013 مرت مئات القوانين خلال أيام قليلة، بعضها شديد الخطورة على الحقوق والحريات، مثل قوانين التظاهر والإعلام والجمعيات الأهلية، دون نقاش حقيقي أو استماع إلى المجتمع المدني. كما وافقت على اتفاقيات وسياسات اقتصادية مصرية دون مراجعة جدية، بينما تحمل المواطن نتائجها في شكل تضخم وغلاء وفقدان للخدمات.

ومع برلمان جديد أكثر ولاءً وأضعف تنوعاً، يبدو أن هذا النطع مرشح للاستمرار بل والتعزق. فبدلاً من أن يكون البرلمان مساحة لكشف الأخطاء وتصحيح المسار، يتتحول إلى أداة لتجزيل السياسات الرسمية ومتداها غطاء قانونياً.

تكمن خطورة البرلمان الحالي في توقيته السياسي \square فهو يأتي في السنوات الأخيرة من الولاية الثالثة لعبد الفتاح السيسي، وهي الولاية التي يفترض دستورياً أن تكون الأخيرة \square لكن التجربة السابقة مع تعديلات 2019 تفتح الباب أمام تساؤلات جدية حول ما إذا كان هذا النص سيقصد أمام إرادة السلطة \square

برلمان موالي بهذه الدرجة يمكن أن يؤدي أدواتاً حاسمة في أي سيناريو سياسي قادم، مثل:

تمرير تعديل دستوري جديد يمدد بقاء الرئيس في الحكم
إعادة صياغة قواعد الترشح للرئاسة
تمرير تشريعات استثنائية توسيع من صلاحيات الأجهزة الأمنية
توفير غطاء سياسي لقرارات اقتصادية قاسية دون معارضة

بهذا المعنى، لا يصبح البرلمان مجرد مؤسسة تشريعية، بل جزءاً من آلية إدارة السلطة واستمرارها، وأداة لضمان أن أي قرار رئاسي يجد طريقه إلى التنفيذ دون مقاومة \square

شرعية مهزوزة ومشاركة ضعيفة

زادت نسبة المشاركة المنخفضة – التي لم تتجاوز نحو 32% – من الشكوك حول شرعية البرلمان سياسياً، حتى وإن كان مكتمل الأركان قانونياً \square فالعزوف الواسع عن التصويت يعكس فقدان ثقة عميق في العملية السياسية برمتها، وقناعة متزايدة لدى قطاع كبير من المصريين بأن الانتخابات لا تغير شيئاً في الواقع \square

غياب المنافسة، وهيمنة القوائم المغلقة، وتكرار الحديث عن مخالفات انتخابية في عشرات الدوائر، كلها عوامل تجعل البرلمان الجديد يبدو في نظر كثيرين مؤسسة مفروضة من أعلى، لا تابعاً لإرادة شعبية حقيقية \square

وأخيراً حين يتحول البرلمان من ربيب إلى تابع

مجلس النواب الجديد لا يمثل قطيعة مع الماضي، بل استمراً لمسار بدأ منذ سنوات: تفريغ السياسة من مضمونها، وتحويل المؤسسات المنتخبة إلى واجهات شكيلية تمنح الشرعية لقرارات تُتخذ خارجها \square في هذا السياق، يصبح البرلمان أداة لثبت الحكم لا لمساءله، ومظلة لقرارات السياسي لا منصة لمحاسبته \square

المشكلة لم تعد في الأشخاص فقط، بل في نموذج حكم كامل يقوم على تركيز السلطة، وتهميشه الرقابة، وتزيين المشهد الديمقراطي بمؤسسات بلا روح \square ومع استمرار هذا النموذج، يبقى السؤال مطروحاً بقوة:

هل يستطيع بلد بحجم مصر أن يبني مستقبلاً مستقراً ببرلمان بلا معارضة، وسياسة بلا تنافس، وسلطة بلا محاسبة؟